الثّاني: مستترٌ: النّوع الثّاني من الضّمائرِ من حيثُ ظهورُها في الكلامِ وعدمُ ظهورِها هو الضّميرُ المستتِرُ، وهو الذي ليس له صورةٌ في اللفظِ، نحوُ: "حافظْ على الصلاةِ" أي "أنت".

1ـ الضّمير الواجب الاستتار: المرادُ بواجبِ الاستتارِ ما لا يحلُّ محلَّه الظاهرُ، وقد ذكر ابنُ مالكٍ أربعةً من المواضعَ التي يجبُ فيها استتارُ الضّمير، وذلك في قوله:

ومِنْ ضَمِيرِ الرّفعِ ما يسْتَتِرُ ... كـ"أفْعَلُ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إذ تَشْكُرُ

فهذه المواضعُ هي:

أولًا: فعلُ الأمرِ للواحدِ المخاطبِ، مثل: "ادْرس"، ففي هذا الفعلِ ضميرٌ مستترٌ، تّقديرُه "أنت" وهو فاعل له، وهذا الضّميرُ لا يجوزُ إبرازُه؛ لأنّه لا يحلُّ محلَّه الظّاهرُ، فلا يجوزُ أن تقولَ: "ادرسْ زيد" على أن يكونَ "زيدٌ" هو الفاعلَ بل يكونُ منادى. وأمّا إذا قلنا: "ادرسْ أنتَ" فـ"أنت" هنا تأكيدٌ للضّميرِ المستترِ في "ادرس" وليس بفاعلٍ له لصحّةِ الاستغناءِ عنه، فإن كانَ الأمرُ لواحدةٍ أو لاثنينِ أو لجماعةٍ برزَ الضميرُ، نحوُ "ادرسي" و"ادرسَا" و"ادرسُوا" وادرسْنَ".

ثانيًا: الفعلُ المضارعُ الذي في أوّلِه الهمزةُ، نحوُ: "أوافقُ"، ففي هذا الفعلِ ضميرٌ مستترٌ، تّقديرُه "أنا"، فإنْ قلتَ: "أوافقُ أنا" كان "أنا" تأكيدًا للضّميرِ المستتر.

ثالثًا: الفعلُ المضارعُ الذي في أوّلِه النّونُ، نحو: "ندرس" ففي هذا الفعلِ ضميرٌ مستترٌ، تّقديرُه "نحن"، فإنْ قلتَ: "ندرس نحن" كان "نحن" تأكيدًا للضّميرِ المستتر.

رابعًا: الفعلُ المضارعُ الذي في أوّلِه التّاءُ لمخاطب الواحدِ، نحوُ: "تشكرُ" ففي هذا الفعلِ ضميرٌ مستترٌ، تّقديرُه "أنت"، فإنْ قلتَ: "تشكرُ أنتَ" كان "أنت" تأكيدًا للضّميرِ المستتر. فإنْ كان الخطابُ لواحدةٍ أو لاثنينِ أو لجماعةٍ برزَ الضّميرُ، نحوُ: "أنتِ تفعلينَ" و"أنتما تفعلانِ" و"أنتم تفعلون" وأنتنّ تفعلنَ".

هذا ما ذكرَهُ ابنُ مالكٍ من المواضعِ التي يجبُ فيها استتارُ الضّمير.

2ـ الضّمير الجائز الاستتار: المرادُ بجائزِ الاستتارِ ما يحلُّ محلّه الظاهر. كقولنا: "زيدٌ يقومُ" ففي هذا الفعلِ ضميرٌ مستترٌ جوازًا، تّقديرُه "هو"، وهذا الضّميرُ جائزُ الاستتارِ؛ إذ يجوزُ أن يحلَّ محلَّه الظّاهرُ، فتقولُ: "زيدٌ يقومُ أبوه"، وكذلك كلُّ فعلٍ أسندَ إلى غائبٍ أو غائبةٍ، نحوُ: "هندٌ تقومُ" وما كان بمعناه، نحوُ: زيدٌ قائمٌ" أي هو.

وفي اخْتِيارٍ لا يجيءُ المنفصلُ ... إذا تأتّى أن يجيءَ المُتّصل

القياسُ في الضّميرِ أنّه متى أمكنَ الإتيانُ بالضّميرِ المتّصلِ لا يعدلُ إلى الضّميرِ المنفصلِ؛ لأنّ الغرضَ من وضعِ الضّميرِ الاختصارُ، والمتّصلُ أشدُّ اختصارًا من المنفصلِ، فمثلًا نقول: "أكرمتُك" ولا نقول: "أكرمتُ إيّاك" لإمكانِ المجيءِ بالمتّصلِ. وقد جاءَ الضميرُ في الشّعرِ منفصلًا مع إمكانِ الإتيانِ به متّصلًا كقوله الشّاعر: 15

بالباعثِ الوارثِ الأمواتَ قد ضَمِنَتْ إيّاهمُ الأرضُ في دهْرِ الدّهارِير

فالشّاهد فيه: قوله "ضَمِنتْ إيّاهُم " حيثُ عدلَ الشّاعرُ عن وصلِ الضّميرِ إلى فصلِه، وذلك خاصٌّ بالشّعر، ولا يجوزُ في سعةِ الكلامِ، ولو جاءَ به على ما يستحقُّه الكلامُ لقالَ "قد ضَمِنَتْهم الأرض".

ولكنْ قد يتعيّنُ انفصالُ الضّميرِ ولا يمكنُ المجيءُ به متّصلًا وذلك في مواضع، منها:

1ـ أنْ يتقدّمَ الضّميرُ على عاملِه لداعٍ بلاغيٍّ كإفادةِ القصرِ، نحوُ: "إيّاك كافأَ المديرُ"، قال تعالى: ((إيّاكَ نَعْبُدُ وإيّاكَ نَسْتَعِيْنْ))[الفاتحة:5].

2ـ أن يقعَ بعدَ "إلّا" لإفادةِ القصرِ، نحوُ: "ربّنا ما نرجو إلّا إيّاك"، قال تعالى: ((وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا))[الإسراء:23]

3ـ أن يُفصلَ بينَ الضّميرِ وعاملِه بمعمولٍ آخرَ، نحوُ: "نحنُ نكرمُ العلماءَ وإيّاكم" قال تعالى: ((يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ))[الممتحنة:١]. وثمّة مواضع أخرى لا يتّسعُ المقامُ لذكرها.

وَصِلْ أو افْصِلٍ هاءَ سَلْنيهِ وما ... أشبَهه ، في كنتُهُ الخُلْفُ انتمى

كذاكَ خلتنيهِ ، واتّصالًا ... أختارُ ، غيري اختارَ الانْفِصَالا

أشار ابنُ مالكٍ في هذينِ البيتينِ إلى المواضعِ التي يجوزُ أن يؤتى فيها بالضّميرِ منفصلًا مع إمكانِ أنْ يؤتى به متّصلًا، وهذه المواضع هي:

1ـ الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلُهما مبتدأً وخبرًا في الأصلِ: أشارَ بقولِه: "سلنيه" إلى الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلُهما مبتدأً وخبرًا في الأصلِ، وهما ضميرانِ، نحوُ: "الدّرهمَ أعطنيه" فيجوز لنا في هاء "أعطنيه" الاتصالَ، فنقول: نحوُ: "أعطنيه"، ويجوزُ فيه: "الانفصال"، فنقول: "أعطني إيّاه". ومن الاتصال قوله تعالى: ((فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ))[البقرة:137]، قوله تعالى: ((أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ))[هود:28]، قوله تعالى: ((إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ))[محمّد:37]، ومن الانفصالِ الحديثُ: ((أفَلا تتّقي اللهَ في البهيمةِ التي ملكّكَ اللهُ إيّاها)).

وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ أنّه يجوزُ في هذه المسألةِ الانفصالُ والاتصالُ على السواءِ، وهو ظاهرُ كلامِ أكثرِ النّحويين، وظاهرُ كلامِ سيبويه أنّ الاتّصالَ فيها واجبٌ وأنّ الانفصالَ مخصوصٌ بالشّعر.

2ـ وأشارَ بقوله: "في كنتُه الخلفُ انتمى" إلى أنّه إذا كانَ خبرُ "كان" وأخواتِها ضميرًا فإنّه يجوزُ اتصالُه وانفصالُه واختلفَ في المختارِ منهما، فاختارَ ابنُ مالكٍ الاتصالَ؛ لأنّ الاتصالَ هو الأصلُ، نحوُ: "الصديقُ الوفيُّ كنتُهُ" واختارَ سيبويه الانفصالَ؛ لأنّ الضّميرَ خبرٌ، والأصلُ في الخبرِ الانفصالُ، نحوُ "الصّديقُ الوفيُّ كنتُ إيّاه". ومن الاتّصال الحديثُ: ((إنْ يكنْه فلنْ تُسلّط عليه، وإلّا يكنْه فلا خير َلك فيه))، ومن الانفصال قول الشّاعر:

لئنْ كانَ إيّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنا عنِ الْعَهْدِ وَالْإنْسَانُ قَدْ يَتَغَيّرُ

3ـ الأفعال التي تنصب مفعولين أصلُهما مبتدأً وخبرٌ: وأشار بقوله: "كذاك خلتنيه": إلى الأفعالِ التي تنصِبُ مفعولينَ أصلُهما مبتدأٌ وخبرٌ، إذا كان المفعولانِ ضميرينِ، إذ يجوزُ الاتصالُ، نحوُ"خلتَنيه"، ويجوزُ الانفصالُ، نحوُ: "خلتَني إيّاه"، والمختارُ عند ابنِ مالكٍ الاتصالُ؛ لأنّه الأصل، ومذهبُ سيبويه الانفصالُ؛ لأنّه خبر، والأصلُ في الخبرِ الانفصالُ، ومن الاتصال قوله تعالى: ((إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ))[الأنفال:43]، ومن الانفصال قولُ الشّاعر:

أخي حسِبْتُكَ إيّاهُ وقدْ مُلِئتْ أرْجاءُ صدْرِكَ بالأضْغَانِ والْإحَنِ

حكمُ الضّميرينِ المنصوبينِ من حيث التّقديم والتّأخير:

وقدِّمِ الأخَصَّ في اتّصالٍ وقدِّمَنْ ما شِئتَ في انْفِصَال

أشارَ ابنُ مالكٍ في هذا البيتِ إلى حكمِ الضّميرينِ المنصوبينِ من حيثُ التقديمُ والتّأخيرُ، والقاعدةُ أنّ ضميرَ المتكلّمِ أعرفُ وأشدُّ تمييزًا لمسمّاه من ضميرِ المخاطبِ، وضميرُ المخاطبِ أعرفُ من ضميرِ الغائب. وعلى هذا إذَا اجتمعَ ضميرانِ منصوبانِ واختلفا في الرّتبةِ بأنْ كانَ أحدُهما أخصُّ من الآخر فلهما حالتانِ:

الاولى: أن يكونا متّصلينِ وحينئذٍ يجبُ تقديمُ الأعرفِ على غيرِه، فتقول: "الدرهمُ أعطيتُكَه" و"أعطيتُنيه" بتقديمِ الأعرفِ، وهو الكافُ في الأوّلِ والياءُ في الثّاني على غيرِ الأعرفِ فيهما؛ لأنّ الكافَ للمخاطبِ والياءِ للمتكلّمِ، والهاءَ للغائب.

الثّانية: أنْ يكونَ أحدُهُما منفصلًا، فيجوزُ تقديمُ الأعرفِ وغيرُ الأعرفِ بشرط أمنِ اللبسِ، فنقول: "الكتابُ أعطيتُكَ إيّاهُ" و"أعطيتُه إيّاكَ". فإنْ وُجدَ لبسٌ، وذلك إذا كان كلٌّ من المفعولينِ يصلحُ أنْ يكونَ فاعلًا في المعنى، لزمَ تقديمُ الأعرفِ، نحوُ: خالدًا أعطيتُكَ إيّاهُ، ولا يجوزُ تقديمُ الغائبِ، بأن تقولَ: "أعطيتُه إياك" خشيةَ اللبسِ؛ لعدمِ معرفةِ الآخذ من المأخوذِ، فيُقدّمُ الأعرفُ؛ ليكونَ تقديمُه دليلًا على أنّه الآخذ، فكأنّه الفاعلُ في المعنى.

وفي اتّحادِ الرّتبةِ الزمْ فصلًا ... وقد يبيح الغيب فيه وصلا

إذا اجتمعَ ضميرانِ وكانا منصوبينِ، واتّحدا في الرّتبةِ، كأنْ يكونا لمتكلمينِ أو مخاطبينِ أو غائبينِ فإنّه يلزمُ الفصلُ في أحدِهما، فتقولُ: :أعطيتُني إيّاي" و"أعطيتُكَ إيّاكَ" و"أعطيتُه إيّاهُ"، ولا يجوزُ اتّصالُ الضّميرينِ، فلا تقول: "أعطيتُنيني ولا أعطيتُكَكَ" ولا "أعطيتهوهُ"، نعم إنْ كانا غائبينِ واختُلفَ لفظُهما فقد يتّصلانِ، نحوُ: "الزّيدانِ الدرهمُ أعطيتُهُماهُ".

نونُ الوقاية وياء المتكلّم:

وقَبْلَ يا النّفسِ مع الفعلِ التُزِمْ ... نونُ وقايةٍ وليسي قد نُظِمْ

هذه الأبياتُ في حكمِ نونِ الوقايةِ، وهي نونٌ تفصلُ بينَ ياءِ المتكلمِ والفعلِ أو غيرِه ممّا سيُذكرُ، وهي حرفٌ لا محلَّ له من الإعرابِ، وسُميت بذلك لأنّها تقي الفعلَ من الكسرِ وغيرَ الفعلِ من تغيّرِ آخرِه؛ لأنّ ما قبلَ ياءِ المتكلّمِ يجبُ كسرُه للمناسبةِ، كما أنّها تمنعُ اللبسَ في مثلِ "أكرمَنِي أبي"؛ إذ لو حُذفتْ لالتبسَ الفعلُ بالمسندِ لياءِ المخاطبةِ نحوُ: "اكرمي أبي".

ولنونِ الوقايةِ مع ياءِ المتكلّمِ خمسُ حالاتٍ:

الأولى: يجبُ اقترانُها مع الفعلِ ماضيًا ومضارعًا وأمرًا، قال تعالى: ((رّبِّ إنَّهُمْ عَصَوْنِي))[نوح:21]، وقال تعالى: ((أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآَبَاؤُكُمْ))[الأعراف:71]، وقال تعالى: ((فَاذْكُرُوْنِي أَذْكُرْكُمْ))[البقرة:152] . وقد جاء حذفها مع "ليس" شذوذا كما قال الشاعر:17

عددتُ قَومِي كعديدِ الطّيسِ إذْ ذهبَ القومُ الكرامُ ليسي

فالشّاهدُ في هذا البيتِ شاهدانِ، وكلاهما في لفظ "ليسي" أمّا الأوّلُ فإنّه أتى بخبرِه ضميرًا متّصلًا، ولا يجوزُ عند جمهرةِ النّحاةِ أنْ يكونَ إلّا منفصلًا، فكان يجب عليه - على مذهبهم هذا - أن يقول: ذهب القومُ الكرامُ ليسَ إياي. والثّاني - وهو الذي جاءَ الشارحُ بالبيتِ من أجلِه هنا - حيثُ حذفَ نونَ الوقايةِ من "ليس" مع اتّصالِها بياءِ المتكلّمِ، وذلك شاذٌّ عندَ الجمهورِ الذينَ ذهبوا إلى أنّ " ليس " فعل.

ويجب اتّصال نون الوقاية باسم الفعل، نحوُ: "دراكن" بمعنى ادركني، وبفعل التّعجب، نحوُ: "ما أفقرني إلى عفوِ الله" وبـ "من" و"عن"، نحو: "منّي" و"عنّي"، وقد شذّ حذفها في قولِ الشّاعر: 20

أيُّها السّائلُ عنْهم وعَنِي ... لستُ من قيسَ ولا قيسُ منِي

فالشّاهدُ فيه: قولُه "عنِي" و"منِي" حيثُ حذفَ نونَ الوقايةِ منهما شذوذًا للضرورة.

الثّانية: يكثر اقترانُ نونِ الوقايةِ مع "ليتَ" ولم يرد في القرآنِ غيرُه، قال تعالى: ((يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ))[] ، وقد ورد تجرّد ليت من النّون في الشّعر كقول الشّاعر: 18

كَمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وأُتْلِفُ جُلَّ مَالِي

فالشّاهدُ فيه: قولُه "ليتي" حيثُ حذفَ نونَ الوقايةِ من "ليت" الناصبة لياء المتكلم.

كما يكثرُ الاقترانُ مع الاسمِ المضافِ إلى ياءِ المتكلّم وهوثلاثة:

1ـ لدن: وهي ظرفٌ مبنيٌّ على السّكونِ كقولِه تعالى: ((قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنّي عذرًا))[الكهف:76]

 2ـ قد وقط: وهما اسمانِ مرادفانِ لـ "حسب" مبنيّان على السّكونِ نحوُ: "قدْنِي درهمٌ" أو "قدي درهمٌ"، و"قطني درهمٌ" أو "قطي درهمٌ"، وقد اجتمع الحذفُ والإثباتُ مع "قد" في قولِ الشّاعر:21

قَدْنِي من نصرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي ليسَ الإمامُ بالشّحِيحِ المُلْحِد

الشاهدُ فيه: قولُه "قدني" و"قدى" حيثُ أثبتَ النّونَ في الأولى وحذفَها من الثّانية.

الثّالثة: يكثر تجرّد لعلّ من النّونِ، ولم يرد في القرآن غير التّجرّد، قال تعالى: ((لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ))[]وجاء الاقترانُ في الشّعرِ، ومنه قولُ الشّاعر:19

فَقُلْتُ أعيراني القَدَومَ لعلّني أخُطُّ بِها قبرًا لأبيضَ ماجدِ

فالشّاهدُ فيه: قولُه "لعلّني" حيثُ جاءَ بنونِ الوقايةِ مع "لعلّ"، وهو قليلٌ.

الرّابعة: يجوزُ الوجهانِ على السّواءِ مع "أنّ" و"إنّ" و"كأنّ" و"لكنّ"، قال تعالى: ((وإنّي لغفار لمن تاب وآمنَ))[طه:82] وقال تعالى: ((إنّني معكما أسمعُ وأرى))[طه:46].